



**دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية
بشركات التأمين المصرية : دراسة تطبيقية**

**The Impact of Professional Assurance of
Integrated Business Report on Expectation
Gap : Experimental Study**

د/ خالد محمد محمد الجندي

مدرس المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة المنوفية

د / اسامة عبدالمنعم الخولي

مدرس المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة المنوفية

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الأول
يناير 2021

رابط المجلة : <https://csi.journals.ekb.eg>

الملخص

يتم تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين في السوق المصري باستخدام مجموعة من الأساليب التي تعتمد بشكل أساسي على المؤشرات المالية إلا أنها تغفل استخدام مؤشرات التدفقات النقدية على الرغم من أهميتها الكبيرة في تقدير الملاءة المالية وخاصة لشركات التأمين. ولدراسة أثر مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية أخذت عينة من بعض الشركات العاملة في السوق المصري، وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة تبين معنوية مؤشرات التدفقات النقدية بدرجة كبيرة مما يعكس أهميتها الكبيرة في تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية. وباستخدام نماذج الانحدار المناسبة قدمت الدراسة نموذج كمي لتقدير الملاءة المالية، وعليه توصي الدراسة باستخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة لشركات التأمين المصرية .

الكلمات المفتاحية :

الملاءة المالية – مؤشرات التدفقات النقدية – شركات التأمين

Abstract

The financial solvency of insurance companies in the Egyptian market is estimated using a set of methods that depend mainly on financial ratios, but they neglect the use of cash flow indicators despite their great importance in estimating the financial solvency, especially for insurance companies. To study the effect of cash flow indicators on estimating solvency, a sample was taken from some companies operating in the Egyptian market, and by using appropriate statistical methods; the cash flow indicators were shown highly significant, which reflect their great importance in estimating the financial solvency of Egyptian insurance companies. By using appropriate regression models, the study provided a quantitative model for estimating financial solvency. Therefore, the study recommends using cash flow indicators in estimating the solvency of Egyptian insurance companies.

Key words :

financial solvency - cash flow indicators - insurance companies

مقدمة:

تواجه شركات التأمين مثل غيرها من المؤسسات المالية كل أنواع المخاطر المالية والتشغيلية، ولعل من أهم هذه المخاطر التي تواجه شركات التأمين عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها في المواعيد المتفق عليها (بشكل خاص المؤمن لهم)، خاصة بعد الأزمات المالية الكبيرة التي تعرضت لها مختلف الشركات المالية في العالم وهو ما يتطلب منها اتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات التحوطية الملائمة لإدارة تلك المخاطر، وتعمل السلطات الرقابية على التأمين دوراً كبيراً في حماية هذه الشركات وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين من خلال الاهتمام بالملاءة المالية بوصفها الوسيلة الناجحة لأجهزة الإشراف والرقابة على التأمين للتحقق من قدرتها على أداء الأعمال المنوطة بها بكفاءة وفعالية، وكذلك مدى الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وحملة الأسهم وغيرهم دون المساس برأس مال الشركة وأصولها، كما أنها تضمن نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين (شعيب، 1999، ص 115 & قندوز، السهلوي، 2015، ص 32).

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتنوع طرق قياس وتقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتعتبر طريقة هامش الملاءة المالية أحد الطرق المستخدمة والمطبقة في السوق المصري وفقاً لأحكام القانون رقم (10) لسنة 1981 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2008، والذي يقضي بأنه يجب أن تزيد قيمة أصول شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات في أي وقت بنسبة 20% من صافي الأقساط أو 25% من صافي التعويضات التحميلية عن السنة المالية المنقضية أيهما أكبر وبعدها رأس المال المدفوع 60 مليون جنيه ضماناً لاستمرارية شركات التأمين على ألا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عن حساب هذه النسبة على 50% من إجمالي هذه العمليات (قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر، الصادر بالقانون رقم (10) لسنة 1981 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2008)، وعلى الرغم من اشتراط حداً للملاءة المالية في معظم دول العالم إلا أن ذلك لم يمنع أن تُصبح بعض شركات التأمين غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومن ثم حدوث بعض المشكلات في أسواق التأمين (المنصوري، 1987، ص 2)، وهناك العديد من أوجه القصور لأسلوب هامش الملاءة المالية من أهمها أنه لا يقيس مدى إمكانية استمرار الشركات على الوفاء بالتزاماتها في المستقبل، بالإضافة إلى أنه لا يستطيع تحديد رأس المال الحقيقي الذي يجب أن تحتفظ به شركات التأمين لكي تستطيع سداد التزاماتها المالية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، فقد تكون الشركة مستوفاه لشرط هامش الملاءة المالية كقيمة ولكنها في نفس الوقت تعاني من مشاكل مالية يترتب عليها عسر مالي أو إفلاس.

وقد أدى هذا القصور في نظام هامش الملاءة المالية إلى ضرورة التفكير في وسائل أخرى إضافية، يمكن من خلالها تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، ومن أهمها النسب المالية لمراقبة الملاءة المالية والتي تظهر مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وكذلك تجاه الغير، مما دعى السلطات الرقابية بالسوق المصري إلى استخدام نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) Financial Analysis Tracking System بجانب نظام هامش الملاءة المالية لعلاج هذا القصور. ويعتبر نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) والذي قدمه إتحاد مراقبي التأمين في أمريكا National Association of Insurance commissioners (NAIC) كإمتداد لنظام الإنذار المبكر Insurance Regulatory Information System (IRIS).

والجدير بالذكر أن نظام الإنذار المبكر (IRIS) يشتمل على إحدى عشر مؤشراً، وقد تم تقسيم هذه المؤشرات الأحد عشر مؤشر إلى أربع مجموعات، كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين وهذه المجموعات هي النشاط والربحية والسيولة والاحتياطيات الفنية، أما عن نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) فهو يعتبر بمثابة إمتداد لنظام الإنذار المبكر (IRIS)، حيث

يتكون من عدد كبير من المؤشرات المالية وهو عدد يزيد على عدد مؤشرات نظام الإنذار المبكر (IRIS) , ويلاحظ أن هناك مجموعة من مؤشرات (IRIS) يشملها نظام (FAST) والتي ثبتت كفاءتها, ويختلف نظام (FAST) عن نظام (IRIS) في قيمة النقاط التي تعطي لكل مؤشر , وكذلك يختلف المدى المقبول لكل مؤشر في النظامين . وفي ضوء هذه المؤشرات يمكن تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وكذلك تجاه الغير (0 حسين, 2006, ص 59).

هذا وقد حدد نظام المعلومات المالية لإتحاد مراقبي التأمين في أمريكا (NAIC) مدى معين لكل نسبة من النسب المستخدمة في نظام الإنذار المبكر ومراقبة التحليل المالي, وتخضع الشركة محل التقييم لفحص موقفها المالي إذا خرجت أربع نسب فأكثر عن المدى المتعارف عليه, مع مراعاة أن هذا لا يعنى بالضرورة مواجهة هذه الشركات لمشاكل أو صعوبات مالية حقيقية ولكن يتعين في هذه الحالة دراسة ظروفها الخاصة للتحقق من صدق النتائج (طعيمة, 2002, ص 301 - 302).

وعلى الرغم من أن السلطات الرقابية بالسوق المصري تستخدم نظام هامش الملاءة المالية جنباً إلى جنب نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) بما يتضمنه من مؤشرات نظام الإنذار المبكر (IRIS) إلا أن هذه النظم جميعها تهمل استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها , وهو ما دعى الباحثان لدراسة دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين بجانب المؤشرات المالية الحالية وذلك لتقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها.

ودعماً لأهمية استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية فقد أشارت بعض الدراسات والتي من بينها دراسة (Cummins et al,1999,p 451) إلى أن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية يضيف قوة تفسيرية كبيرة لتقييم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها, وخاصة في ظل ما تعاني منه مؤشرات الـ FAST من قصور الموضوعية في التنبؤ. فضلاً عن أن استخدام نظم تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية تتميز عن النظم التي تهمل استخدامها بأنها تقدم معلومات مهمة إضافية للجهات الرقابية مثل التنبؤ بتوقيت التعثر والفشل المالي (Zhou et al,2010,p 136 & Colombini et al,2010,p 76).

وعلى مستوى تأمينات الأشخاص, فإن استخدام مؤشرات التدفقات النقدية مهم للغاية حيث أنه إذا توافرت في السوق فرص استثمارية ذات معدل عالي عن الذي توفره وثائق التأمين على الحياة فسيؤدي ذلك إلى زيادة معدل الإلغاءات أو الاقتراض بضمن الوثيقة لاستغلال هذه الفرص المتاحة مما يؤثر بشكل كبير على التدفقات النقدية للشركة وهو ما يعرض الشركة لخطر السيولة وزيادة احتمالات التعثر المالي وهو ما يعكس ضرورة بل وحتمية استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية (Browne et al,1999,p 648), والذي يسعى الباحثان إلى تحقيقه في هذه الدراسة.

وعلى مستوى التأمينات العامة, وحيث أن معظم عقودها قصيرة الأجل فإن السياسات الاستثمارية لشركات التأمين يجب أن تأخذ في اعتبارها آجال استحقاق هذه الالتزامات بحيث تتوافق التدفقات النقدية مع آجال استحقاق هذه الالتزامات, حتى لا تتعرض شركات التأمين إلى خطر السيولة وبالتالي زيادة احتمال تعرضها لخطر التعثر المالي, وعليه فإن مؤشرات التدفقات النقدية تعكس وبشكل كبير جودة عملية الاكتتاب والسياسات الاستثمارية وتعتبر مؤشراً هاماً في تقدير الملاءة المالية.

ولتحديد أبعاد الدراسة قام الباحثان بإجراء دراسة استطلاعية في الهيئة العامة للرقابة المالية, حول دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية, ولقد أسفرت نتائج الدراسة الاستطلاعية لمجموعة من الملاحظات التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي :

1. اقتصار تقدير الملاءة المالية من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية على هامش الملاءة المالية، وبعض مؤشرات مراقبة التحليل المالي (FAST) بما تتضمنه من مؤشرات الإنذار المبكر (IRIS).
2. عدم استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية.
3. ندرة الدراسات المحاسبية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين.

مما يعكس قصور النظم الحالية في تقدير الملاءة المالية والتنبؤ بالتعثر والفشل المالي. وفي ضوء كل ما سبق فإن الدراسة تحاول الإجابات على التساؤلات التالية والتي تشير إلى دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية.

- 1- هل تعتبر مؤشرات التدفقات النقدية ذات أهمية في تقدير الملاءة المالية؟
- 2- هل يمكن تقديم نموذج كمي لتقدير الملاءة المالية باستخدام مؤشرات التدفقات النقدية؟

ثانياً: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1- دراسة وتحليل دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين .
- 2- تقديم نموذج كمي لتقدير الملاءة المالية باستخدام مؤشرات التدفقات النقدية.

ثالثاً : فروض الدراسة :

للإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد تم صياغة فرض الدراسة على النحو التالي :

لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشرات التدفقات النقدية على تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين في السوق المصري .

رابعاً :- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي :

1. تطوير عملية تقدير الملاءة المالية لتكون أكثر تكامل من خلال إضافة أبعاد جديدة لتقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها حيث تشير الدراسة الحالية إلى أهمية الأخذ في الاعتبار مؤشرات التدفقات النقدية عند تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين .
2. تُعد هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تتناول أهمية استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية في السوق المصري.
3. تُساهم هذه الدراسة في إثراء البحث العلمي في محاولة سد الفجوة البحثية في عدم وجود دراسة تتناول أهمية استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية في حدود علم الباحثان .
4. تُساعد هذه الدراسة الجهات والسلطات الرقابية في تطوير نظم مراقبة مستوى الملاءة المالية لدعم دورها في إحكام ومراقبة تصرفات شركات التأمين.
5. تُساعد هذه الدراسة الجهات والسلطات الرقابية في ضوء التقييم الدقيق والشامل لمستوى الملاءة المالية حماية حقوق حملة الوثائق والسوق من أي فشل مالي غير متوقع لأحد شركات التأمين نتيجة عدم دقة عملية تقدير الملاءة المالية وفقاً للنظم المعمول بها حالياً.

خامساً : نطاق وحدود الدراسة :

1. اشتملت الدراسة على شركات التأمين المصرية والمتمثلة في شركات القطاع العام (مصر للتأمين) وشركات القطاع الخاص (قناة السويس للتأمين – المهندس للتأمين – الدلتا للتأمين) .
2. تغطي الدراسة الفترة الزمنية من العام المالي 2009/ 2010 م حتى العام المالي 2016/2017 م.
3. التركيز على فرع تأمينات الممتلكات والمسئوليات بشركات التأمين العاملة في السوق المصري دون غيرها .

حدود الدراسة :

- 1- تم استبعاد الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطي التأمين (فرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال – فرع تأمينات الممتلكات والمسئوليات) لعدم توافر سلسلة البيانات الخاصة بها واللازمة لإجراء اختبارات التحليل الإحصائي.
- 2- تقتصر الدراسة على تحليل النسب والمؤشرات المالية من المنظور المحاسبي لتقدير قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها.

سادساً : منهج الدراسة :

اعتمد الباحثان على كلاً من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وذلك على نحو متكامل, حيث استخدم الباحثان المنهج الاستنباطي في بناء الفروض في الإطار النظري من خلال تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة, كما استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي في اختبار الفروض النظرية التي تم التوصل إليها في الإطار النظري .

سابعاً : خطة الدراسة :

- أولاً : الجهود البحثية والدراسات السابقة ذات الصلة .
- ثانياً : أساليب تقييم الملاءة المالية بشركات التأمين .
- ثالثاً : الدراسة التطبيقية .

أولاً : الجهود البحثية والدراسات السابقة ذات الصلة:

تناولت دراسة (القاضي, 1994) بصفة أساسية بناء نموذج كمي لقياس وتحديد مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين بالسوق المصري, وذلك لتحديد موقع الشركة وموقفها المالي, فضلاً عن التنبؤ بالفشل المالي بإعتباره أحد المستويات الدنيا للملاءة المالية, ولتحقيق الهدف العام لهذه الدراسة قام الباحثان بدراسة وتحليل النسب المالية والحدود لنظام الإنذار المبكر IRIS فيما يتعلق بتصنيف النسب المالية لقطاع التأمين, وباستخدام بعض البرامج الإحصائية الجاهزة تم بناء عدة نماذج وفقاً لعدة فروض, تختلف فيما بينها في طريق تجهيز البيانات ومكونات النسب على وجه التحديد. ولقد استخدمت مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة تمثلت فيما يلي: المتغير التابع: مستوى الملاءة المالية, المتغيرات المستقلة: صافي الأقساط إلى الفائض, التغير في صافي الاكتتاب, مساعد الفائض إلى الفائض, معدل العائد على الاستثمار, معدل التشغيل, معدل التغير في حقوق المساهمين, المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة, الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء إلى الفائض. وقد توصلت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج أهمها بناء نموذج كمي لقياس مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين في السوق المصري.

واستهدفت دراسة (Carson et al, 2000) تحديد المتغيرات الهامة في الكشف المبكر عن شركات التأمين على الحياة المتعثرة مالياً ، بالإضافة إلى أهمية هذه المتغيرات لتقييم مخاطر إفسار شركة التأمين على الحياة في دول الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 328 شركة تأمين. متاحة كافة بياناتها بقاعدة بيانات اتحاد مراقبي التأمين بأمريكا، في الفترة من عام 1986 إلى عام 1991. وتمثلت أهم متغيرات الدراسة فيما يلي: رأس المال والفائض، التغير في رأس المال والفائض، رأس المال والفائض إلى الخصوم، الأقساط إلى الفائض، التغير في الأقساط، المخصصات إلى الفائض، الإلتزامات إلى الأصول المتداولة، صافي الربح إلى الفائض، التغير في مزيج الأصول. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات أهمها أن تلك المتغيرات رأس المال والفائض، والتركيز الجغرافي، المخصصات إلى الفائض ومزيج الأصول تساهم بشكل كبير في التنبؤ بإفلاس شركة التأمين.

واستهدفت دراسة (أحمد، 2002) تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين المصرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، وفقاً لبعض المؤشرات المالية المختارة التي إتضح فاعليتها عند التقييم، وهذه المؤشرات كانت عبارة عن مزيج من المؤشرات المالية الخاصة بنظام الرقابة المسمى بنظام الإنذار المبكر IRIS وتطويره ممثلاً في نظام مراقبة التحليل المالي FAST والمؤشرات الفعالة لمؤسسة Standard and poor's العالمية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من شركات التأمين والتي تزاو جميع فروع التأمين وعددها ست شركات، وهي شركات القطاع (مصر التأمين - الشرق للتأمين- التأمين الأهلية) ، وشركات القطاع الخاص (قناة السويس- المهندس للتأمين- الدلتا للتأمين)، وتم تجميع بياناتها من التقرير السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين خلال الفترة من العام المالي 1997م وحتى العام المالي 2001م. ولقد استخدمت مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة تمثلت فيما يلي: المتغير التابع: الملاءة المالية، المتغيرات المستقلة: معدل التغير في صافي الأقساط، معدل الاحتفاظ، مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأصول، الإلتزامات إلى الأصول السائلة، معدل العائد على الاستثمار، معدل التغير في حقوق المساهمين، المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين، المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة، صافي الربح بعد الضريبة إلى حقوق المساهمين، المخصصات الفنية+ حقوق المساهمين إلى صافي الأقساط، حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، حقوق المساهمين إلى شركات التأمين وإعادة التأمين المدينة، صافي الربح إلى إجمالي الأصول، متوسط فائض النشاط التأميني إلى صافي الدخل من الاستثمارات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أسلوب الإنحدار المتعدد هو أفضل أسلوب للتنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين في السوق واختيار مستوى أمان هذه الشركات وكفاءة أدائها، كما تم التوصل من خلال تطبيق هذا النموذج تحديد معدل الملاءة المالية المتوقع لكل شركة على حدة في كل سنة من سنوات الدراسة حسب ظروف كل شركة وطاقة السوق الإستيعابية. وقد أوصت الدراسة بإمكانية استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد كأسلوب لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، حيث أنه أفضل من الأساليب التقليدية، ويراعى الآثار المتبادلة للمؤشرات ويعطى صورة واضحة أمام متخذ القرار، كما يمكن الإعتماد على معدل الملاءة المالية في النموذج المقترح كمؤشر لسلامة الاداء المالي في شركات التأمين.

وناقشت دراسة (Colombini et al, 2004) المدخل المالي الديناميكي لتحليل الملاءة المالية في شركات التأمين من غير الحياه، من خلال شرح نماذج محاكاة التدفق النقدي والتي تعتمد على تخطيط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وقد تم تخطيط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على مدى فترة من الزمن لتقييم هل يؤدي صافي التدفق النقدي الموجب (الإيجابي) إلى زيادة الأصول عن الإلتزامات (الملاءة المالية)، وتستمد المعادلة النهائية لنموذج محاكاة التدفق النقدي من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في شركات التأمين، وتتمثل التدفقات النقدية الداخلة في الأقساط وإيراد الاستثمارات

وتصفيية الأصول والتدفقات النقدية الخارجة في مصروفات التشغيل وخسارة المدفوعات (التعويضات)، وأجريت الدراسة على عينة من جميع شركات التأمين من غير الحياه المُعسرة وعينة من شركات التأمين من غير الحياه المُوسرة في الفترة من عام 1990 إلى عام 1994. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نموذج محاكاة التدفق النقدي لديه قدرة قوية للتنبؤ بإعسار الشركات خلال الفترة 1990 – 1994، لذا فإن نموذج محاكاة التدفق النقدي مفيد للسلطات والمؤسسات الرقابية في التحقق من الملاءة المالية لشركات التأمين، وعلاوة على ذلك يمكن استخدام هذا النموذج بمفرده أو بالإشتراك مع أدوات تنظيمية أخرى مثل متطلبات رأس المال ونظام الإنذار المبكر.

واستهدفت دراسة (إبراهيم , 2005م) إعداد نسب مالية موحدة لقطاع التأمين بغرض التحقق من مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وكذلك تقدير مستقبل المشروعات التأمينية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من شركات التأمين والتي تزاول جميع فروع التأمين وعددها ست شركات هي شركات القطاع العام (مصر للتأمين- الشرق للتأمين- التأمين الأهلية)، وشركات القطاع الخاص (قناة السويس للتأمين - المهندس للتأمين- الدلتا للتأمين)، وتم تجميع بياناتها من التقرير السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين خلال الفترة من العام المالي 1981/1980م وحتى العام المالي 2001/2000م. ولقد استخدمت مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة تمثلت فيما يلي: المتغير التابع: قياس السلامة المالية بشركات التأمين وتقدير مستقبل المشروعات التأمينية، المتغيرات المستقلة: نسبة المخصصات الفنية مضاف إليها حقوق المساهمين إلى صافي الأقساط، رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى جملة الأقساط، نسبة المصروفات العمومية وتكاليف الإنتاج إلى إجمالي الأقساط، نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة، المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين، نسبة الخصوم المتداولة إلى الأصول المتداولة، معدل العائد على الاستثمار، صافي الأرباح بعد الضرائب إلى حقوق المساهمين. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها تمييز قطاع التأمين بخصائص محاسبية تميزه عن غيره من القطاعات، فضلاً عن أن معظم دول العالم أخذت من هامش الملاءة المالية أسلوباً للتحقق من مستوى السلامة المالية بشركات التأمين ونظمت التشريعات والقوانين لقياسه، كما وضعت حد أدنى لهذا الهامش وألزمت الشركات بهذا الحد، بالإضافة إلى استخدام العديد من مؤسسات التقييم العالمية أسلوب النسب المالية للتحقق من قدره شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها والتأكد من قوة ومقارنة مراكزها المالية إلا أن استخدام هذه النسب جاء بشكل منفرد.

كما استهدفت دراسة (حسين, 2006م) قياس مقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها حماية لحقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين والغير، وحفاظاً على شركات التأمين من الإفلاس، وذلك بالاعتماد على الأساليب الكمية وبالتطبيق على السوق المصري، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من شركات التأمين والتي تزاول جميع فروع التأمين وعددها ست شركات، وهي شركات القطاع العام (مصر للتأمين- الشرق للتأمين- التأمين الأهلية)، وشركات القطاع الخاص (قناة السويس للتأمين- المهندس للتأمين- الدلتا للتأمين)، وتم تجميع بياناتها من التقرير السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين خلال الفترة من العام المالي 1990/1991م وحتى العام المالي 2004/2005م. ولقد استخدمت مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة تمثلت فيما يلي: المتغير التابع: الملاءة المالية، المتغيرات المستقلة: التغير في المصروفات والعمولات وتكاليف الإنتاج، نسبة التعويضات الممكن استردادها من إعادة التأمين إلى الفائض، نسبة المخصصات إلى الفائض، معدل صافي الأقساط إلى الفائض، نسبة مساعد الفائض إلى الفائض، معدل نتائج عمليات التأمين عن سنتين، نسبة الالتزامات إلى الأصول السائلة، مدينو عمليات التأمين إلى الفائض، معدل التغير في الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النسب المالية المنتقاه والتي تغطي أوجه النشاط الأساسية بشركات التأمين ساهمت في بناء النماذج الكمية لقياس والتنبؤ بمقدرة شركات التأمين المصرية على الوفاء بالتزاماتها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق النماذج الكمية لقياس والتنبؤ بمقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها والتي اعتمدت في تكوينها على بيانات السوق المصري.

وتناولت دراسة (إبراهيم ومحمود، 2007م) تقدير نسبة صافي الأقساط إلى الفائض بأسلوب كمي لكي تستخدم كأداة للإنذار المبكر من خطر العسر المالي من قبل كلاً من شركات التأمين وهيئة الإشراف والرقابة للحكم على مستوى الملاءة المالية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من شركات التأمين العامة والخاصة والتي تزاول جميع فروع التأمين وعددها ست شركات وهي شركات القطاع العام (مصر للتأمين- الشرق للتأمين- التأمين الأهلية)، وشركات القطاع الخاص (قناة السويس للتأمين- المهندس للتأمين- الدلتا للتأمين)، وتم تجميع بياناتها من التقرير السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين خلال الفترة من العام المالي 1998/1999م إلى العام المالي 2003/2004م. ولتحقيق هدف البحث قام الباحثان بتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة والتي استهدفت طبيعة ومؤشرات الملاءة المالية التي تستخدم للحكم على مدى قدرة شركات التأمين الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، كما قام الباحثان بالاعتماد على نسبة صافي الأقساط إلى الفائض لتقدير الملاءة المالية بشركات التأمين محل الدراسة (تأمينات الممتلكات والمسئوليات)، وذلك للحكم على مدى سلامة ومتانة المراكز المالية لها باستخدام المعدل النمطي لهذه النسبة في السوق الأمريكي وهو أن تكون أقل من أو تساوي (300%)، بهدف التعرف على الوضع المالي لشركات التأمين المصرية طبقاً للمعايير الدولية حتى تتبنى لها مقارنة أدائها مع أداء الشركات الأجنبية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لا تستطيع شركات التأمين الاعتماد على الخبرة الماضية وحدها في الحكم على الملاءة المالية لها وإنما يجب أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الحديثة التي تطرأ على المناخ الاقتصادي الذي يؤثر على قطاع التأمين، فضلاً عن أن نسبة صافي الأقساط إلى الفائض من الأهمية بمكان بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقدير متانة وسلامة المركز المالي لشركات التأمين محل الدراسة، وقد أوصت الدراسة بمراجعة الحد الأقصى للمدى المقبول لنسبة صافي الأقساط إلى الفائض ليتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة والمعايير الدولية للحكم على سلامة ومتانة المراكز المالية لشركات التأمين.

واستخدمت دراسة (Mahmoud, 2008) البيانات المالية لبعض شركات التأمين على الممتلكات والمسئوليات في مصر لتطوير نموذج متعدد المتغيرات التي تعكس كفاءة الأداء المالي. وتستخدم النسب المالية لوصف وتوقع الأداء المالي وتتمثل المتغيرات التنبؤية في نموذج متعدد المتغيرات إلى 25 النسب المالية، وهي أكثر شيوعاً في وصف الأداء المالي لشركة التأمين، وقد تم استخدام التحليل العاملي كأسلوب للحد من البيانات، فضلاً عن تأثير نمط ملكية شركة التأمين (العام – الخاص)، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من شركات التأمين والتي تزاول جميع فروع التأمين وعددها ست شركات وهي شركات القطاع العام (مصر للتأمين- الشرق للتأمين- التأمين الأهلية) وشركات القطاع الخاص (قناة السويس للتأمين- المهندس للتأمين- الدلتا للتأمين). وتم تجميع بياناتها من التقرير السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين خلال الفترة من العام المالي 1992/ 1993م إلى العام المالي 2005/2006م. وتمثلت أهم متغيرات الدراسة فيما يلي: صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض، مساعد الفائض إلى الفائض، الفائض إلى ايراد الاستثمارات، صافي أقساط التأمين المكتتبة إلى أقساط التأمين المكتتبة، العائد على الاستثمار، صافي الربح إلى إجمالي الأصول، إجمالي الالتزامات إلى الأصول السائلة، مدينون وأرصدة مدينة أخرى إلى الفائض، مدينون وأرصدة مدينة إلى إجمالي الأصول، المخصصات إلى الفائض، المخصصات + الفائض إلى صافي الأصول، المخصصات إلى الأصول السائلة، إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، إجمالي الالتزامات إلى مساعد الفائض، صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأصول، أقساط التأمين المباشرة إلى الفائض. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نموذج الانحدار اللوجستي يكون أكثر دقة في التنبؤ بكفاءة الأداء المالي لشركات التأمين المصرية من نموذج تحليل التمايز، فضلاً عن قيامه بالتصنيف الصحيح لكفاءة الأداء المالي لشركات التأمين المصرية.

واستهدفت دراسة (جلول، 2009م) تطبيق نسبة صافي الأقساط إلى الفائض كأحد المعايير الدولية لقياس مستوى الملاءة المالية، بالإضافة إلى تقدير نسبة صافي الأقساط إلى الفائض بأسلوب علمي وكمي يفيد هيئة الإشراف والرقابة في الحكم على مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين

المصرية، وأجريت الدراسة على عينه مكونة من شركات التأمين والتي تزاوّل جميع فروع التأمين وعددها ست شركات وهي شركات القطاع العام (مصر للتأمين- الشرق للتأمين- التأمين الأهلية) وشركات القطاع الخاص (قناة السويس للتأمين- المهندس للتأمين- الدلتا للتأمين)، وتم تجميع بياناتها من التقرير السنوي للهيئة المصرية للرقابة على التأمين خلال الفترة من العام المالي 1999/2000م إلى العام المالي 2005/2006م. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة وتحليل المؤشرات المالية المستخدمة في السوق المصري والتي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية فضلاً عن دراسة وتحليل المؤشرات المالية المستخدمة في السوق الأمريكي، كما قام الباحث بتطبيق نسبة صافي الأقساط إلى الفائض كمؤشر دولي لمستوى الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية (أقل من 300%) وذلك للحكم على مدى كفاية حقوق حملة الأسهم تجاه حملة الوثائق في الفترة محل الدراسة بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسئوليات، كما قام الباحث أيضاً باستخدام أسلوب التحليل البيزي لتقدير نسبة صافي الأقساط إلى الفائض كمؤشر لمستوى الملاءة المالية في شركات التأمين المصرية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء فحص فني للمراكز المالية لجميع الشركات محل الدراسة قطاع أعمال عام وقطاع خاص، ووضع سياسات إكتتاب وأساليب تسعير وفقاً للطرق والمناهج العلمية التي تتناسب وظروف تلك الفروع من كل شركة، فضلاً عن الاسترشاد بأسلوب التحليل البيزي لتقدير نسبة صافي الأقساط إلى الفائض كمؤشر لمستوى الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية حيث يحقق نتائج أكثر دقة عن غيره من الأساليب التقليدية الأخرى.

كما استهدفت دراسة (Jaaman et al, 2009) إنشاء نظام إنذار مبكر للتعويض بالملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام الشيكات العصبية الاصطناعية، فضلاً عن تحديد العوامل التي تؤثر تأثيراً كبيراً على القوة المالية لشركات التأمين، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من شركات التأمين والتي تزاوّل جميع فروع التأمين وعددها 24 شركة، وتم تجميع بياناتها من إحصائيات التأمين السنوي خلال الفترة من العام المالي 2000م وحتى العام المالي 2007م. وتمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي: المتغير التابع: الملاءة المالية، المتغيرات المستقلة: حجم الشركة، أداء الاستثمار، هامش التشغيل، نمو الأقساط، نمو الفائض، النسبة المجمع، نسبة السيولة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن حجم الشركة وأداء الاستثمار و هامش التشغيل ونسبة السيولة لهم تأثير إيجابي كبير على الملاءة المالية لشركات التأمين، أن نمو الأقساط ونمو الفائض والنسبة المجمع لها تأثير سلبي على الملاءة المالية لشركات التأمين، أن أكثر المتغيرات تفسيراً للملاءة المالية هي النسبة المجمع ذات التأثير السلبي على الملاءة المالية.

واستهدفت دراسة (Zhou et al, 2010) استخدام مؤشر الإنذار المبكر الذي يقوم على التدفق النقدي للتعويض بالعسر المالي المتمثلة في نقص السيولة والعجز عن سداد الديون ونقص الفوائد ونقص الأموال لمنع مزيد من التدهور والحد من المخاطر واحتمال الفشل، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 48 شركة مدرجة ببورصة الأوراق المالية بشانغهاي، وتم تجميع بياناتها من القوائم المالية السنوية المنشورة خلال الفترة من العام المالي 2006م وحتى العام المالي 2008م. وتمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي: المتغير التابع: العسر المالي، المتغيرات المستقلة: معدل تغطية الديون، معدل تغطية الالتزامات الجارية، معدل تغطية الفائدة النقدية، معدل العائد النقدي إلى إيرادات التشغيل الرئيسية، معدل العائد النقدي إلى إجمالي الأصول، معدل العائد النقدي إلى حقوق المساهمين، معدل العائد النقدي إلى صافي الأصول، معدل العائد النقدي إلى صافي الربح التشغيلي، نسبة التدفقات الناجمة عن أنشطة التشغيل، نسبة التدفقات الناجمة عن أنشطة الاستثمار، نسبة التدفقات الناجمة عن أنشطة التمويل. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات التدفقات النقدية وبين العسر المالي، مما يؤكد على أهمية وإمكانية الاعتماد على مؤشرات التدفقات النقدية في التنبؤ بالعسر المالي.

كما استهدفت دراسة (Pottier et al, 2011) دراسة تأثير الاعتماد على البيانات المالية الإجمالية على مستوى الشركة القابضة بجانب البيانات المالية على مستوى الشركة التابعة للتعويض

بإعسار شركة التأمين لشركة التأمين التابعة، ولتحقيق هدف الدراسة فإنها استخدمت النسب المالية المستخدمة من قبل إتحاد مراقبي التأمين في أمريكا (NAIC) المتمثلة في نظام مراقبة التحليل المالي (FAST)، للنتيجة بإعسار شركات التأمين على مستوى الشركة التابعة وعلى مستوى الشركة القابضة، وتمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي : المتغير التابع: اليسر المالي والعسر المالي، المتغيرات المستقلة : معدل العائد على الاستثمار، التغير في المعدل المركب، إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأقساط، التغير في إجمالي المصروفات، صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض، إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الفائض، التغير في صافي الأقساط المكتتبة، التغير في إجمالي الأقساط المكتتبة، مساعد الفائض إلى الفائض، المخصصات الفنية إلى الفائض، عمليات الإعادة عن الخسائر المدفوعة إلى الفائض، عمليات الإعادة عن الخسائر غير المدفوعة إلى الفائض، التغير في المخصصات الفنية إلى الفائض، التغير في الفائض، التدفق النقدي إلى صافي أساط التأمين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البيانات المالية على مستوى الشركات القابضة تحسن بشكل كبير القدرة على التنبؤ بالإعسار عن الاعتماد على البيانات المالية على مستوى الشركة التابعة فقط، حيث أن المتغيرات على مستوى الشركات القابضة تكون أقوى من نفس المتغيرات على مستوى الشركة في توقع إعسار شركة التأمين التابعة.

وتناولت دراسة (قندوز & السهلاوي، 2015) متطلبات هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ست شركات نصفها شركات تأمين تعاوني فقط والنصف الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين، وتوصلت الدراسة إلى أن هامش الملاءة المالية يساعد شركات التأمين في معرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين هامش الملاءة المالية والمرودية لشركات التأمين .

واستهدفت دراسة (شحاتة، 2019) دراسة وتحليل متطلبات معيار عقود التأمين (IFRS:17) من حيث مبادئ الإعراف، ومداخل القياس، ومنهجية وآليات العرض والإفصاح، وتحديد دور تطبيقه في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية وبين ربحية استثمارات شركات التأمين المصرية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من خمسة شركات تأمين تعمل بالسوق المصري في مجال تأمينات الممتلكات والمسئوليات من خلال سلسلة مكونة من خمسة سنوات في الفترة من عام 2014 حتى عام 2018، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن تطبيق معيار عقود التأمين يسهم في تفعيل العلاقة بين مؤشرات الملاءة المالية وبين مؤشرات الربحية .

تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلي:

1. حققت معظم الدراسات السابقة أهدافها البحثية في ضوء ما خططت له وتوصلت للعديد من النتائج المفيدة كما أوصت بالعديد من التوصيات التي حققت النفع في مجال البحث الحالي.
2. وجود اهتمام كبير من قبل السلطات والهيئات الرقابية على التأمين بالملاءة المالية ، خاصة بعد أن أصبحت بعض شركات التأمين الكبيرة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومن ثم حدوث بعض المشكلات في أسواق التأمين والفشل في الاكتشاف المبكر لها.
3. هناك اتفاقاً ملحوظاً بين معظم الدراسات وخاصة حول الهدف الأساسي منها وهو كيفية قياس الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية لكي تستطيع الوفاء بالتزاماتها، ويعتبر هامش الملاءة المالية والمؤشرات المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة لتقييم مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين لخدمة أهداف هيئات الرقابة والإشراف على شركات التأمين.
4. ركزت بعض الدراسات السابقة على بعض المؤشرات المالية لتقييم مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين وأغفلت بعض المؤشرات الأخرى الهامة، كما ركزت بعض الدراسات على أسلوب هامش الملاءة المالية في قياس الملاءة المالية وأغفلت المؤشرات المالية بالكلية.

5. لم تركز الدراسات السابقة على مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم الملاءة المالية بشركات التأمين على الرغم من أنها تعتبر مؤشراً هاماً في تقدير الملاءة المالية.
6. وفيما يتعلق بعلاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة، فقد استرشد بها الباحثان في تكوين فكرة الدراسة واستنتاج مجموعة المتغيرات التي يرى الباحثان أنها تؤثر جوهرياً في تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين.

موقع الدراسة الحالية من الجهود البحثية :

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية من الجهود البحثية ذات الصلة والمعروضة مسبقاً ما يلي :

1. تمثل استكمالاً للدراسات التي تناولت موضوع الملاءة المالية , والتي ركزت معظمها على تقييم مستوى الملاءة المالية من منظور تأميني , بينما كان هناك قصوراً واضحاً ولموساً في تقييم مستوى الملاءة المالية من منظور محاسبي وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة .
2. تحلل وتقيم مستوى الملاءة المالية في البيئة المصرية وتوعية شركات التأمين بخطورة الآثار المترتبة على عدم توافر الملاءة المالية والتي أدت الى إفلاس العديد من شركات التأمين, وتناول كافة جوانبها النظرية من حيث مفهومها وأهميتها والعوامل المؤثرة عليها فضلاً عن أساليب تقييمها استكمالاً للدراسات السابقة في هذا الصدد .
3. اعتمادها على مجموعة من المؤشرات المالية, مثل مؤشرات قياس النشاط الكلي والربحية والسيولة والمخصصات الفنية والتدفقات النقدية, للحكم على تقييم مستوى الملاءة المالية وينفق ذلك مع معظم الدراسات السابقة .
4. سعيها إلى إجراء دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية بالاعتماد على بيانات التقارير المالية المنشورة , لتقدير الملاءة المالية , وهي بذلك استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت تقدير الملاءة المالية .

ثانياً : أساليب تقييم الملاءة المالية بشركات التأمين

تعد حماية حقوق حملة وثائق التأمين وحملة الأسهم وغيرهم, من الأهداف التي تسعى إليها جهات الإشراف والرقابة على التأمين ومؤسسات التقييم العالمية, وفي سبيل ذلك تعمل تلك الجهات والمؤسسات على تحديث الأساليب التي تساعد في تقييم مستوى الملاءة المالية بشركات التأمين, ويستعرض الباحثان أهم هذه الأساليب على النحو التالي:-

أولاً : نظام الإنذار المبكر IRIS

ثانياً : مراقبة التحليل المالي FAST.

ثالثاً : مؤشرات التدفقات النقدية.

وفيما يلي مناقشة لكل أسلوب من الأساليب السابقة.

أولاً : نظام الإنذار المبكر:

Insurance Regulatory Information System (IRIS)

نتيجة للدور الهام الذي تقوم به شركات التأمين في دعم الاقتصاد القومي لجميع الدول, زاد إهتمام مراقبي التأمين بضرورة التفكير في وضع بعض المقاييس التي تساعد على الوقوف على حقيقة المركز المالي لشركات التأمين, وتقييم قدر شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة

الوثائق وحملة الأسهم، وقد أدى هذا الاتجاه إلى قيام اتحاد مراقبي التأمين بأمريكا (NAIC) بوضع نظام متكامل، يهدف إلى إرشاد ومعاونة هيئات الرقابة على التأمين في تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، بالإضافة إلى تحديد شركات التأمين التي تعاني من مشاكل مالية وتحتاج إلى رقابة مباشرة وفحص دوري سريع لمراكزها المالية وهو ما يعرف بنظام الإنذار المبكر (IRIS)، ويشتمل هذا النظام على إحدى عشر مؤشراً كلاً منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين، وقد تم تقسيم المؤشرات الأحد عشر مؤشراً إلى أربع مجموعات على النحو التالي (المنصوري، 1987، ص 7-16؛ طعيمة، 2002، ص 309-315 & واصف، 2002، ص 32-34) :

المجموعة الأولى: المؤشرات العامة:

تشمل المؤشرات التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين، وترتبط أساساً بكلاً من حجم أقساط الإكتتاب والتقلبات فيها، وتشمل هذه المجموعة على ثلاث مؤشرات مالية يمكن مناقشتها كالآتي:-

- 1- معدل صافي الأقساط إلى حقوق المساهمين = (صافي الأقساط ÷ حقوق المساهمين)، تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة شركات التأمين على تحمل الخسائر الفجائية، حيث أن حقوق المساهمين هو المرجع للوقاية من هذه الخسائر من خلال استيعابه لهذه الخسائر دون أن يعرض رأس مال الشركة للخطر.
- 2- معدل التغير في صافي الأقساط = { (صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي - صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق) ÷ صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق }، تعطى هذه النسبة مؤشراً عن التغير الذي حدث في اكتتاب الشركة، حيث أن التغير الكبير في الاكتتاب سواء بالزيادة أو النقص يدل على وجود خلل ما في السياسة الاكتتابية وعدم استقرار وضع الشركة في السوق.
- 3- معدل التدعيم إلى حقوق المساهمين: = { (معدل عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر × مخصص الأخطار السارية لعمليات التأمين الصادر) ÷ حقوق المساهمين }، وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد شركة التأمين على عمولات إعادة التأمين الصادر في دعم ملاءتها المالية.

المجموعة الثانية: مؤشرات الربحية:

تعتبر هذه المؤشرات محور اهتمام شركة التأمين شأنها في ذلك أي مشروع تجاري، حيث أنها تهدف إلى قياس ربحية الشركة سواء كان ذلك من خلال نشاطها الاكتتابي أو نشاطها الاستثماري، وقد اعتمد في حساب تلك المؤشرات على نتائج سنتين لما تتميز به من تقلبات، وتشمل هذه المجموعة على مؤشرين ماليين يمكن مناقشتها كالآتي:

- 1- معدل العائد على الاستثمار = (صافي الدخل من الاستثمار ÷ متوسط الأموال المستثمرة للعام الحالي والسابق)، تعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين بصفة عامة وكفاءة السياسة الاستثمارية بصفة خاصة، حيث تعطى مؤشراً جيداً لجودة محفظة استثمارات الشركة.
- 2- ناتج عمليات التأمين الإجمالية عن سنتين (معدل التشغيل) = (معدل الخسارة عن سنتين + معدل المصروفات الكلية عن سنتين - معدل الاستثمار عن سنتين)، وتقيس هذه النسبة ربحية شركة التأمين عن ناتج عملياتها كلها في المدى الطويل، لذلك فإن نتائج ربحية الشركة تعطى مؤشراً على متانة المركز المالي للشركة.
- 3- معدل التغير في حقوق المساهمين = { (حقوق المساهمين المعدل للعام الحالي - حقوق المساهمين المعدل للعام السابق) ÷ حقوق المساهمين المعدل للعام السابق }، وتعطى هذه النسبة مؤشراً على التحسن أو الخلل الذي طرأ على الموقف المالي لشركة التأمين خلال العام.

المجموعة الثالثة: مؤشرات السيولة:

تعتبر مؤشرات السيولة من المؤشرات التي لها أهمية كبيرة عند تحديد ملاءة شركة التأمين، حيث أنها تعكس قدرة شركة التأمين على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها دون أن تتعرض إلى أي هزات اقتصادية، وتشمل هذه المجموعة على مؤشرين ماليين يمكن مناقشتها كالآتي:

- 1- نسبة الالتزامات إلى الأصول السائلة = (الالتزامات ÷ الأصول السائلة)، وتعطى هذه النسبة مؤشراً لمدى استجابة شركة التأمين لأية مطالبات مالية، كما أنها تعطى مؤشراً عاماً على مقدرة شركة التأمين في تغطية التزاماتها تجاه حملة الوثائق وفق استحقاقها أو في حالة التصفية، كما تظهر هذه النسبة موقف السيولة لدى شركة التأمين وقدرتها على الوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق وحملة الأسهم وغيرهم.
- 2- مدينو عمليات التأمين إلى حقوق المساهمين = (مدينو عمليات التأمين ÷ حقوق المساهمين)، وتعطى هذه النسبة مؤشراً إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصول لا يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة، أو اعتمادها على أصول من الممكن أن تكون ديوناً مشكوك في تحصيلها وبالتالي يكون من الصعوبة توفير السيولة إذا استدعت حاجة الشركة إلى ذلك، كما أن هذه النسبة توضح الفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي لا تواجه مشاكل مالية.

المجموعة الرابعة: كفاية الاحتياطيات:

تتميز صناعة التأمين بأنها تقديرية النتائج لذا فإن البنود الخاصة بالاحتياطيات وخاصة التعويضات تحت التسوية، تلقى اهتماماً كبيراً للتأكد من كفايتها لمواجهة حملة الوثائق، وتشتمل هذه المجموعة على ثلاثة مؤشرات مالية يمكن مناقشتها كالآتي:

1. التغير في الاحتياطي عن سنة إلى حقوق المساهمين = (التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة - حقوق المساهمين للعام السابق)، وتعطى هذه النسبة مؤشراً لدقة الاحتياطيات الفنية المتكونة في العام السابق كما أنها تعطى مؤشراً عن وجهة نظر الإدارة في كفاية حقوق المساهمين.
2. التغير في الاحتياطي عن سنتين إلى حقوق المساهمين = (التغير في الاحتياطي عن سنتين - حقوق المساهمين للعام السابق)، وتعطى هذه النسبة مؤشراً لدقة الاحتياطيات الفنية المتكونة في العام قبل السابق.
3. عجز الاحتياطيات المقدره الحالية إلى حقوق المساهمين = (العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدره ÷ حقوق المساهمين)، وتعطى هذه النسبة مؤشراً للتنبؤ بدقة الاحتياطيات الفنية المكونة هذا العام.

ورغم تطوير نظام (IRIS) للإنذار المبكر للتطبيق على السوق المصري أو التنبؤ بالفشل المالي لشركات التأمين في أسواق الدول النامية بصفة خاصة قد واجه العديد من الصعوبات أهمها :

1. الملكية العامة لشركات التأمين العاملة بهذه الأسواق وبالتالي عدم تحقيق حالات إفلاس يعتمد على بياناتها لبناء النماذج.
2. محدودية عدد الشركات العاملة بتلك الأسواق واعتمادها بدرجة كبيرة على إعادة التأمين.
3. اختلاف القواعد المالية الخاصة باعداد القوائم المالية من سوق تأميني إلى آخر، مما يجعل بعض بنود تلك النسب تختلف في طريق تقييمها.
4. اختلاف طبيعة الأخطار التي تتضمنها المحافظ التأمينية للشركات وفقاً لسوق التأمين الذي تعمل به.

5. اختلاف الأقساط وبالتالي حجم المنشآت بالأسواق المختلفة.
 6. اختلاف الظروف البيئية والمؤثرة في القيم التي تتضمنها القوائم المالية.
- هذا فضلاً عن الانتقادات الموجهة إلى نظام (IRIS) للإنذار المبكر والتي يرجع أغلبها بصفة أساسية إلى اعتماد نظام (IRIS) على التحليل أحادي المتغير وهي :
1. عجز النظام على ترتيب الشركات حسب مئاة المركز المالي.
 2. الاستخدام النمطي قد يؤدي إلى نتائج عكسية.
 3. الإتجاه إلى كونه نظام ثابت غير مرن.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى نظام (IRIS) للإنذار المبكر، إلا أنه يُعد خطوة أساسية وما زال يؤدي دوره على درجة من الكفاءة، في وضع أولويات للشركات التي يجب فحص مراكزها المالية نتيجة وجود صعوبات مالية تواجهها، وهذا لا ينفي الحاجة إلى التطوير واللجوء إلى أنظمة أخرى للإنذار المبكر تكون أكثر مرونة ودقة في تصنيف الشركات والمقدرة على التنبؤ بملائتهم المالية.

ثانياً : نظام مراقبة التحليل المالي :

Financial Analysis Tracking System (FAST)

نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) بمثابة امتداد لنظام الإنذار المبكر، ويتكون هذا النظام من عدد كبير من المؤشرات المالية وهو عدد يزيد على عدد مؤشرات النظام المبكر، ويلاحظ أن هناك مجموعة من مؤشرات نظام الإنذار المبكر يشملها نظام مراقبة التحليل المالي والتي ثبت كفاءتها، ويختلف نظام مراقبة التحليل المالي عن نظام الإنذار المبكر في المدى المقبول لكل مؤشر في النظامين، بالإضافة إلى قيمة النقاط التي تعطى لكل مؤشر وطبقاً لهذا النظام مراقبة التحليل المالي (FAST) يتم إعطاء كل مؤشر نقاط محددة، ويتحدد مجموع للنقاط التي تحصل عليها شركة التأمين ويستخدم هذا المجموع في تصنيف شركات التأمين إلى (Grace et al, 1995,p143; Robert, 1995, p23;) : (Grace et al, 1998,p223&

- شركات يجب فحصها فوراً.
- شركات لها أولوية في الفحص.
- شركات لها فحص روتيني.

ومن المؤشرات المالية التي أثبتت فاعليتها ويتضمنها هذا النظام (FAST) ما يلي:

المؤشر الأول: صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين، يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة شركات التأمين على تحمل الخسائر الفجائية، حيث أن حقوق المساهمين هو المرجع للوقاية من هذه الخسائر من خلال استيعابه لهذه الخسائر دون أن يعرض رأس مال الشركة للخطر.

المؤشر الثاني: معدل التغير في صافي الأقساط المكتتبة = { صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي - صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق } ÷ صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق، ويعبر هذا المؤشر عن التغير الذي حدث في اكتتاب الشركة، حيث أن التغير الكبير في الاكتتاب سواء بالزيادة أو النقص يدل على وجود خلل ما في السياسة الاكتتابية وعدم استقرار وضع الشركة في السوق.

المؤشر الثالث: الالتزامات إلى الأصول السائلة = (الالتزامات ÷ الأصول السائلة)، ويعبر هذا المؤشر عن مدى استجابة شركة التأمين لأية مطالبات مالية، كما أنها تعطى مؤشراً عاماً على مقدرة شركة التأمين في تغطية التزاماتها تجاه حملة الوثائق وفق استحقاقها أو في حالة التصفية، كما تظهر

هذه النسبة موقف السيولة لدى شركة التأمين وقدرتها على الوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق وحملة الأسهم وغيرهم.

المؤشر الرابع: معدل التغير في حقوق المساهمين = { (حقوق المساهمين للعام الحالي - حقوق المساهمين للعام السابق) ÷ حقوق المساهمين للعام السابق }، ويعبر هذا المؤشر عن مدى التحسن أو أو التدهور في الموقف المالي للشركة خلال العام.

المؤشر الخامس: المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين = (المخصصات الفنية ÷ حقوق المساهمين)، إن حقوق المساهمين يمثل خط الدفاع الثاني لمواجهة التزامات الشركة إذا ما عجزت المخصصات الفنية عن مواجهة تلك الالتزامات، لذا يشير هذا المؤشر إلى أن الرافعة المالية بين حقوق حملة الوثائق وحقوق المساهمين محكومة بهذا المؤشر، والمدى المقبول لهذه المؤشر أقل من 350% فإذا زاد ذلك المؤشر عن المدى المقبول فإن ذلك يتطلب تدعيم المساهمين، من خلال زيادة الاحتياطيات المحتجزة أو من خلال زيادة رأس المال المدفوع، مما يزيد من درجة الضمان الممنوحة لحملة الوثائق إذا ما عجزت المخصصات الفنية عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة تجاههم.

المؤشر السادس: المخصصات الفنية + حقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبه، إن المخصصات الفنية تمثل خط الدفاع الأول لمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وفق استحقاقها، وحقوق المساهمين هو خط الدفاع الثاني لذا يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين على تغطية الأموال المعرضة للخطر المتمثلة في صافي الأقساط المكتتبه.

المؤشر السابع: صافي الأقساط المكتتبه إلى جملة الأقساط المكتتبه (معدل الاحتفاظ)، يعبر هذا المؤشر عن نسبة الاحتفاظ وبيبين مدى الاعتماد على عمليات إعادة التأمين وبالتالي معيدي التأمين في تحمل الأخطار، أي أنه يعكس حجم أعمال وقوة الشركة، والمدى المقبول لهذا المؤشر يجب أن يتجاوز 50% فإذا انخفض ذلك المؤشر عن المدى المقبول فإن ذلك يعكس توسع شركات التأمين في عمليات إعادة التأمين، مما يجعلها أكثر التزاما بالشروط التي يحددها معيدي التأمين.

المؤشر الثامن: مدينو عمليات التأمين إلى إجمالي الأصول، يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين المديونية المستحقة للشركة (أموال الشركة طرف الغير) إلى إجمالي أصولها، والمدى المقبول لهذا المؤشر أقل من 10% فإذا زاد ذلك المؤشر عن المدى المقبول، فإن ذلك يدل على عدم كفاءة جهاز التحصيل بالإضافة إلى توسع الشركة في منح التسهيلات إلى العملاء، مما قد يؤثر على السيولة النقدية وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وفق استحقاقها.

المؤشر التاسع: متوسط فائض النشاط التأميني إلى صافي الدخل من الاستثمارات، يوضح هذا المؤشر إلى مدى اعتماد شركة التأمين على دخل الاستثمارات في تحقيق فائض النشاط التأميني، والمدى المقبول لهذا المؤشر يجب أن يتجاوز 25% فإذا انخفض ذلك المؤشر عن المدى المقبول، فإن ذلك يشير إلى اعتماد شركات التأمين على الدخل المحقق من الاستثمارات بشكل كبير في تحقيق فائض نشاطها التأميني.

المؤشر العاشر: صافي الربح إلى حقوق المساهمين، يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة شركة التأمين في إدارة الموارد المالية المتاحة لها، ويلاحظ أن الشركات التي تعاني من مشكلات مالية تكون مصحوبة عادة بانخفاض هذا المعدل، والمدى المقبول لهذا المؤشر يجب أن يتجاوز عن 5% فإذا انخفض ذلك المؤشر عن المدى المقبول فإن ذلك يعكس تذبذب السياسة الاكتتابية والاستثمارية الخاصة بشركات التأمين، مما يتطلب إعادة النظر في إدارة محافظها الاكتتابية والاستثمارية.

المؤشر الحادي عشر: حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، يسمى هذا المؤشر معدل كفاية رأس المال ويوضح درجة الضمان لحملة الوثائق، وتحقيق التوازن بين الموارد الذاتية المتمثلة في حقوق المساهمين وبيبين حجم الأصول التي تعبر عنها ميزانيات الشركة، والمدى المقبول لهذا المؤشر

يجب أن يتجاوز 10% فإذا انخفض ذلك المؤشر عن المدى المقبول، فإن ذلك يدل على عدم وجود توازن بين حقوق المساهمين وإجمالي الأصول الخاصة بشركات التأمين، وبالتالي انخفاض درجة الضمان الممنوحة لحملة الوثائق.

المؤشر الثاني عشر: معدل المصروفات والعمولات وتكاليف الإنتاج إلى إجمالي الأقساط = (المصروفات العمومية والعمولات وتكاليف الإنتاج ÷ إجمالي الأقساط)، يقيس هذا المؤشر مقدار ما تتحمله جملة إصدارات الشركة من أعباء متمثلة في المصروفات المتنوعة والعمولات وتكاليف الإنتاج على الأقساط، ويلاحظ أن هذا المؤشر يرتبط بسياسة اكتتاب الشركة بحيث أن أي زيادة أو انخفاض في حجم اكتتاب الشركة لا بد وأن يقابلها تغير في هذه النسبة بنفس المقدار.

المؤشر الثالث عشر: حقوق المساهمين إلى الأرصدة المدينة لشركات التأمين وإعادة التأمين = (حقوق المساهمين ÷ الأرصدة المدينة لشركات التأمين وإعادة التأمين)، يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين حقوق المساهمين إلى المديونية المستحقة للشركة (أموال الشركة طرف الغير)، فإذا انخفض ذلك المؤشر فإن ذلك يشير إلى عدم التوازن بين حقوق المساهمين وشركات التأمين وإعادة التأمين، بحيث تؤثر المديونية على السيولة المتاحة وبالتالي عدم قدرتها على مواجهة التزاماتها تجاه حملة الوثائق.

على الرغم من اعتماد سوق التأمين في مصر على هامش الملاءة المالية، بعض المؤشرات المالية لنظام (IRIS) للإنذار المبكر وبعض مؤشرات مراقبة التحليل المالي (FAST)، لأغراض تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين العاملة فيه، إلا أنه واجه العديد من الصعوبات من أهمها اختلاف القواعد والمعالجات المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، مما يتطلب ضرورة الاعتماد على مؤشرات ونسب أخرى موحدة لا تختلف من سوق لآخر من حيث المفهوم والمضمون والتفسير، بجانب النظم الحالية المعمول بها، لضمان الحكم الموضوعي على تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين.

ثالثاً: مؤشرات التدفقات النقدية:

تشير إحدى الدراسات (الفاضي، 1995، ص 16) إلى أن زيادة التدفقات النقدية الداخلة تساهم بشكل فعال في توفير السيولة وتحسين مستوى الملاءة المالية، وبالتالي يمكن الاعتماد على مؤشرات التدفقات النقدية في الحكم على مستوى السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل لهذه الشركات، وتقييم قدرة الشركات على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها. هذا وأكد (Cummins et al, 1999, p451) على ضرورة الاعتماد على مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها، ويرجع ذلك إلى أن مؤشرات التدفقات النقدية تضيق قوة تفسيرية إضافية في تقييم قدرة شركات التأمين على الوفاء بسداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها. ومن أهم مؤشرات التدفقات النقدية التي أثبتت فاعليتها في تقييم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها ما يلي:

1- معدل تغطية الالتزامات الجارية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط الالتزامات الجارية)، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة الشركات على سداد التزاماتها الجارية، من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية من خلال النقدية المولدة داخلياً (Kieso et al, 2010, p 196).

2- معدل تغطية إجمالي الالتزامات = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ إجمالي الالتزامات)، تلك النسبة هي المفضلة للكشف عن خطر العسر المالي الفني لأنها تسمح باصدار حكم على مقدرة الشركة على الوفاء بسداد كافة التزاماتها، وبالتالي تقيس قدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشاكل تتعلق بها، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بكافة التزاماتها من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية (Gibson, 2012, p76).

3- معدل تغطية الالتزامات طويلة الأجل = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط الالتزامات طويلة الأجل), تقيس هذه النسبة مدى كفاية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الالتزامات طويلة الأجل, وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (Roehl-Anderson et al,2004).

4- معدل تغطية حقوق حملة الوثائق = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ حقوق حملة الوثائق), تبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة الشركة على توليد تدفقات نقدية داخلية, لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية المتمثلة في حقوق حملة الوثائق.

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية), وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالاحتياجات الاستثمارية الضرورية, وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لهذه الاحتياجات الاستثمارية (Friedlob et al,2003).

6- نسبة التدفقات النقدية إلى صافي الأقساط = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الأقساط), تعطي هذه النسبة مؤشراً على حجم التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الأقساط, وتعتبر هذه النسبة من النسب الهامة في قياس نتائج أعمال الشركة, حيث أنه كلما كانت تلك النسبة أقل من 100% كانت التدفقات الخارجة للعملية التأمينية أقل من التدفقات الداخلة وكان هناك فائض في العملية التأمينية.

ثالثاً : الدراسة التطبيقية :

إن عملية تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام المؤشرات المالية ليست باليسيرة, ففي حين يتحقق مؤشر أو مجموعة من المؤشرات في شركة تأمين تخفق في مؤشر أو مجموعة مؤشرات أخرى نظراً للتداخل بين تلك المؤشرات, علاوة على عدم استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية, ومن هنا يسعى البحث إلى تقديم نموذج كمي يعتمد على المؤشرات المالية الحالية بجانب مؤشرات التدفقات النقدية كمتغيرات مفسرة ودراسة العلاقة بينها وبين الملاءة المالية كمتغير تابع (مؤشر صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين).

1. متغيرات النموذج المقترح للدراسة :

أ. المتغير التابع : تم أخذ مؤشر صافي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين كمتغير تابع والذي يعتمد عليه اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا والمؤسسات العالمية الأخرى على قيمة هذا المؤشر كمقياس للأمان المالي والكفاءة المالية لشركات التأمين, ولذلك سُمي هذا المؤشر معدل الملاءة المالية عن الصافي حيث أن الشركة التي تتحرف عن القيمة بالزيادة تكون في وضع مالي غير آمن وتحتاج لفحص والشركة التي تتحرف عن القيمة بالنقص تكون في وضع ضعيف تنافسياً حيث لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية .

ب. المتغيرات المستقلة : يوضح الجدول التالي التالي رقم (1) المتغيرات المستقلة التي ثبتت كفاءتها للأنظمة والمؤسسات العالمية وطريقة قياسها .

جدول رقم (1)
المتغيرات المستقلة وطريقة قياسها

طريقة القياس	الرمز	المتغير
		مؤشرات قياس النشاط الكلي
إجمالي الأقساط المكتتبة / حقوق المساهمين	X1	معدل إجمالي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين
(صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي - صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق) / صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق	X2	معدل التغير في صافي الأقساط
(إجمالي الأقساط المكتتبة للعام الحالي - إجمالي الأقساط المكتتبة للعام السابق) / إجمالي الأقساط المكتتبة للعام السابق	X3	معدل التغير في إجمالي الأقساط
(معدل عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر × مخصص الأخطار السارية لعمليات التأمين الصادر) / حقوق المساهمين	X4	معدل التدعيم إلى حقوق المساهمين
		مؤشرات قياس الربحية
صافي الدخل من الاستثمار / متوسط الأموال المستثمرة للعام الحالي والسابق	X5	معدل العائد على الاستثمار
(معدل الخسارة عن سنتين + معدل المصروفات عن سنتين - معدل الاستثمار عن سنتين)	X6	معدل التشغيل
(حقوق المساهمين للعام الحالي - حقوق المساهمين للعام السابق) / حقوق المساهمين للعام السابق	X7	معدل التغير في حقوق المساهمين
متوسط فائض النشاط التأميني / صافي الدخل من الاستثمارات	X8	متوسط فائض النشاط التأميني إلى صافي الدخل من الاستثمارات
صافي الأرباح / حقوق المساهمين	X9	صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين
		مؤشرات قياس السيولة
المخصصات الفنية / الأصول السائلة	X10	المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة
الالتزامات / الأصول السائلة	X11	نسبة الالتزامات إلى الأصول السائلة
مدينو عمليات التأمين / حقوق المساهمين	X12	مدينو عمليات التأمين إلى حقوق المساهمين
الأقساط المكتتبة / إجمالي الأقساط المكتتبة	X13	صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة
حقوق المساهمين / الأرصدة المدينة بشركات التأمين وإعادة التأمين	X14	حقوق المساهمين إلى الأرصدة المدينة بشركات التأمين وإعادة التأمين
المصروفات والعمولات وتكاليف الإنتاج / إجمالي الأقساط	X15	معدل المصروفات والعمولات وتكاليف الإنتاج إلى إجمالي الأقساط
		مؤشرات قياس المخصصات الفنية
المخصصات الفنية / حقوق المساهمين	X16	المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين
المخصصات الفنية / صافي الأقساط	X17	المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط
(المخصصات الفنية + حقوق المساهمين) / صافي الأقساط المكتتبة	X18	المخصصات الفنية + حقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة
		مؤشرات قياس التدفقات النقدية
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق حملة الوثائق	X19	معدل تغطية حقوق حملة الوثائق
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /	X20	معدل تغطية إجمالي الالتزامات

المتغير	الرمز	طريقة القياس
إجمالي الالتزامات		
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية	X21	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / النفقات الرأسمالية
معدل تغطية الالتزامات الجارية	X22	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الالتزامات الجارية
نسبة التدفقات النقدية إلى صافي الأقساط	X23	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الأقساط

2. مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات التأمين العاملة في سوق التأمين المصري بقطاعيه العام والخاص، بينما تتمثل عينة الدراسة في بعض شركات مجتمع الدراسة والمتمثلة في شركات القطاع العام (مصر للتأمين) وشركات القطاع الخاص (قناة السويس للتأمين – المهندس للتأمين – الدلتا للتأمين) وذلك وفقاً للأبعاد التالية :

- أ. من حيث كونها الأطول عمراً والأكثر خبرة وذلك للأسباب التالية :
 - حيث أن صناعة التأمين زمنية التوازن وأن الاستقرار المالي لشركات التأمين يتحقق بعد فترة كبيرة من بداية العمل لتكوين الاحتياطيات والمخصصات الآمنة.
 - لتوافر سلسلة طويلة من البيانات تساعد في زيادة دقة النتائج المستخلصة من النموذج المقترح وإمكانية تعميمها .
- ب. من حيث الحصة السوقية: حيث أن الحصة السوقية لشركات العينة يتجاوز 60% من إجمالي حجم السوق وهو ما يجعل من السهل تعميم النتائج المستخلصة من النموذج المقترح .
- ج. من حيث حجم رأس المال: حيث يتجاوز مجموع رؤوس أموال شركات عينة الدراسة 70% من إجمالي السوق وهو ما يعكس الأهمية النسبية لها.

3. مصادر الحصول على البيانات :

- اعتمد الباحثان في جمع البيانات الثانوية للدراسة على المصادر التالية :
- التقارير المالية السنوية المنشورة لكل شركة من شركات عينة الدراسة .
 - تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة لكل شركة من شركات عينة الدراسة .
 - البيانات الإجمالية لشركات التأمين المصرية التي تصدرها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين من خلال كتابها الإحصائي .

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة :

وتحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام نماذج الانحدار المتعدد على اعتبار أنه من المتوقع وجود تأثير معنوي لمؤشرات التدفقات النقدية على تقدير الملاءة المالية. واستخدام أسلوب الإنحدار التدريجي (S.W.R) لتقليص عدد المتغيرات المستقلة والتخلص من مشكلة الازدواج الخطي على اعتبار أنه من المتوقع وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة نظراً لتداخل المؤشرات المالية .

5. خطوات تطبيق النموذج :

يطبق نموذج الإنحدار المتعدد على بيانات تأمينات الممتلكات والمسئولية من خلال ما يلي :

- إجراء الإنحدار التدريجي لتقليل عدد المتغيرات .
 - تقدير نموذج الإنحدار المناسب .
 - اختبار معنوية نموذج الانحدار واختبار معنوية المتغيرات التفسيرية .
 - اختبار جودة توفيق النموذج في تقدير الملاءة المالية .
 - تقدير البواقي (Residual) والتي تمثل الخطأ المعياري المتوقع للنموذج وذلك بهدف التعرف على الشركات التي يرتفع لديها معدل الملاءة المالية عن الصافي ارتفاع معنوي عن المتوقع من معادلة خط الانحدار المتعدد لتحديد وضع الشركات المالي في ضوء العوامل المؤثرة .
 - إجراء الإختبارات البعدية للتأكد من توافر شروط نموذج الإنحدار
- 6. نتائج الدراسة :**

قد قام الباحثان بتوظيف إمكانيات الحاسب الآلي لإجراء الاختبارات السابقة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث كانت النتائج كالتالي مع الأخذ في الإعتبار استخدام طريقة الانحدار التدريجي :

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin Watson
.971	.943	.932	11.7519	1.136

ANOVA

Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	59359.163	5	11871.833	85.961	.000
Residual	3590.777	26	138.107		
Total	62949.940	31			

Variable In The Equation

Variable	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
(Constant)	33.933	17.437		1.946	.063
X4	4.090	.960	.438	4.259	.000
X5	2.201	1.172	.095	1.878	.072
X12	.499	.111	.397	4.510	.000
X18	-.063	.024	-.203	-2.666	.013
X21	.015	.003	.234	4.443	.000

7- المناقشة والتحليل :

التعليق على النتائج والنموذج المقترح : باستقراء الجداول السابقة يتضح ما يلي :

- 1- أن معامل التحديد (R2) يبلغ 94,3 % وهي نسبة عالية مما يؤكد فعالية النموذج المقترح حيث يوضح أن المؤشرات المقترحة ذات تأثير وتفسر 94,3 % من التغير الذي يحدث في معدل الملاءة المالية عن الصافي لشركات التأمين, أما النسبة الباقية من التغير فترجع إلى متغيرات أخرى غير منصوص عليها في النموذج .

- 2- أن معامل الارتباط المتعدد (R) تبلغ قيمته 97,1 % وهي نسبة مرتفعة جداً تفسر العلاقة أو الارتباط بين خمسة متغيرات (كمتغيرات مستقلة) وقيم معدل الملاءة المالية عن الصافي (كمتغير تابع) فضلاً عن أنها تعكس عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة .
- 3- نلاحظ أن F المحسوبة تبين معنوية النموذج حيث أن هذه القيمة عالية بالمقارنة بالقيمة الجدولية كما أن Sig.f = صفر وهو أقل من (0.05) مما يعني أن نسبة الخطأ في قبول النموذج مساوية للصفر وهو يدل على رفض فرض العدم (عدو وجود علاقة انحدارية) بين معدل الملاءة عن الصافي والمتغيرات المستقلة .
- 4- أن النموذج المقترح يبين معنوية خمسة متغيرات وهي X4 , X5 , X12 , X18 , X21 , ويلاحظ أن اشارات معاملات المتغيرات المفسرة بهذا النموذج قد جاءت مناسبة ومنطقية لطبيعة العلاقات بين هذه المتغيرات والمتغير التابع, ويمكن تحليل المعاملات المفسرة كما يلي :
- (X4) معاملته موجب وهو يعني وجود علاقة طردية بين قيمة هذا المؤشر والملاءة المالية لشركات التأمين, فزيادة قيمة هذا المؤشر معناه ارتفاع قيمة المخصصات وارتفاع معدل الملاءة المالية لشركة التأمين نظراً لأن المخصصات تمثل خط الدفاع الأول للشركة ضد معدلات تقلبات الخسائر, فضلاً على أن زيادة قيمة المؤشر معناه ارتفاع معدل عمولة إعادة التأمين الصادر وارتفاع زيادة صافي الأقساط مما يؤدي إلى زيادة معدل الملاءة .
 - (X5) معاملته موجب وهو يعني وجود علاقة طردية بين قيمة هذا المؤشر والملاءة المالية لشركات التأمين, فزيادة قيمة هذا المؤشر معناه ارتفاع معدل العائد على الاستثمار وارتفاع معدل الملاءة المالية لشركة التأمين حيث أن ارتفاع معدل العائد على الاستثمار يزيد من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.
 - (X12) معاملته موجب وهو يعني وجود علاقة طردية بين قيمة هذا المؤشر والملاءة المالية لشركات التأمين, لأن شركات التأمين تقوم بتحصيل أقساط التأمين على دفعات بدلاً من قسط وحيد لتشجيع العملاء على الشراء ولتسهيل عملية السداد, مما يؤدي إلى زيادة مدينو عمليات التأمين وزيادة صافي الأقساط مما يؤدي إلى زيادة معدل الملاءة .
 - (X18) معاملته سالب وهو يعني وجود علاقة عكسية بين قيمة هذا المؤشر والملاءة المالية لشركات التأمين, لأنه كلما زادت قيمة هذا المؤشر انخفض معدل الملاءة المالية لشركة التأمين, حيث يشير ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى انخفاض صافي الأقساط المكتتبة بالنسبة للمخصصات الفنية وحقوق المساهمين مما يؤدي إلى انخفاض معدل الملاءة والعكس صحيح.
 - (X21) معاملته موجب وهو يعني وجود علاقة طردية بين قيمة هذا المؤشر والملاءة المالية لشركات التأمين, فزيادة قيمة هذا المؤشر معناه ارتفاع قيمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وارتفاع معدل الملاءة المالية لشركة التأمين, حيث كلما ارتفعت صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة, وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية المولدة داخلياً .
- 5- تبين من خلال اختبار T معنوية المتغيرات المستقلة X4 , X5 , X12 , X18 , X21 حيث تقل Sig.T لكل منها عن (0.05).
- 6- معادلة خط الانحدار المتعدد والتي يمكن الاعتماد عليها في تقدير القيمة المتوقعة لمعدل الملاءة عن الصافي طبقاً لظروف السوق المصري هي :

$$Y = 33.933 + 4.090 X4 + 2.201 X5 + .4991 X12 - .063 X18 + .015 X21$$

أ. نتائج اختبارات فروض الدراسة :

اختبرت الدراسة صحة الفرض القائل بأنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات التدفقات النقدية على تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية. من واقع التحليل ونتائج الدراسة فقد تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات التدفقات النقدية على تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية حيث أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد $P\text{- Value} = 0.000$ أقل من مستوى المعنوية النظري $\alpha = 0.01$ وهو ما يعني أن تأثير مؤشرات التدفقات النقدية على الملاءة المالية معنوي بدرجة ثقة تتجاوز 99% وهذا يعكس أهمية مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية والذي يحقق الهدف الأول من الدراسة .

وهو ما يبرز أهمية ما تهدف إليه الدراسة في دعوة شركات التأمين والهيئات الرقابية في استخدام مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية والتي تم إغفال استخدامها في تقدير الملاءة المالية.

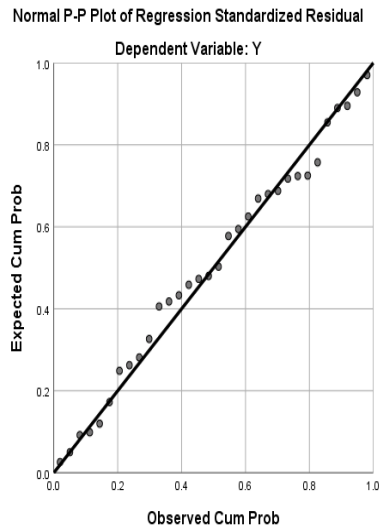
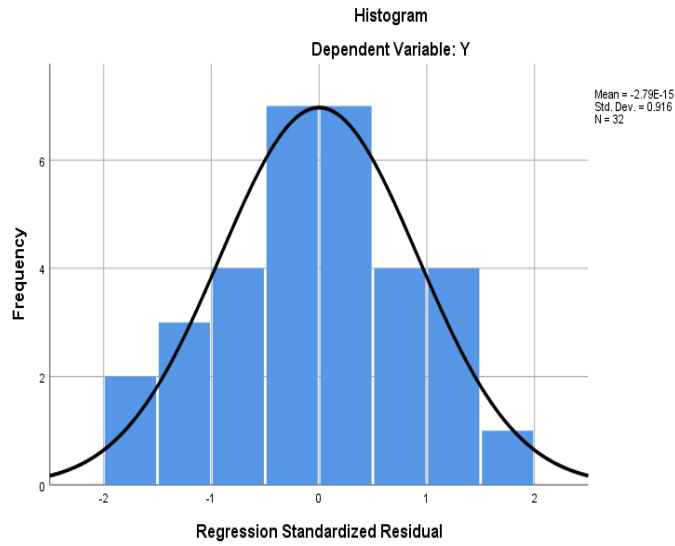
ب. التحقق من توافر شروط نموذج الانحدار المتعدد :

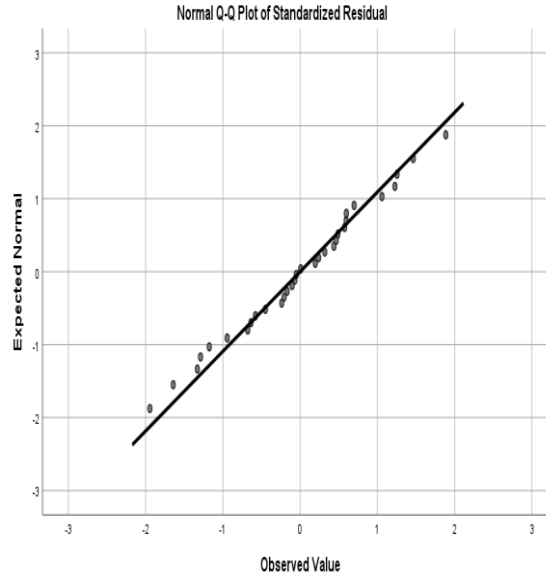
- التحقق من شرط عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات : يتم ذلك من خلال تقدير قيمة (VIF) (Variance Inflation Factor) فإذا زادت قيم (VIF) عن 5 دل ذلك على وجود ازدواج خطي, وبحساب قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة في النموذج كانت كما يلي :

Variable	(VIF)
(Constant)	33.933
X4	4.812
X5	1.175
X12	3.538
X18	2.654
X21	1.268

وحيث أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات أقل من 5 لذا لا توجد مشكلة ازدواج خطي بين متغيرات النموذج وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة ازدواج خطي .

- التحقق من شرط عدم وجود الارتباط الذاتي : يتم ذلك من خلال تقدير قيمة Durbin Watson حيث يمكن من خلاله التعرف على وجود مشكلة ارتباط ذاتي من عدمه, وبملاحظة قيمة Durbin Watson المحسوبة نجد أنها (1.136) والتي تقع بين $DL = 0.979$, $DU = 1.873$ والتي تشير إلى عدم القدرة على تحديد وجود ارتباط ذاتي من عدمه وهو ما يعني قبول النموذج .
- التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي : يتم ذلك باستخدام عدة طرق مختلفة إما بيانيا أو باستخدام اختبار (كلومجروف – سميرنوف) واختبار (شابيرو- ويليك) وعندها يكون الفرض العدمي البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا والبديل البواقي لا تتوزع توزيعا طبيعيا كما يلي:



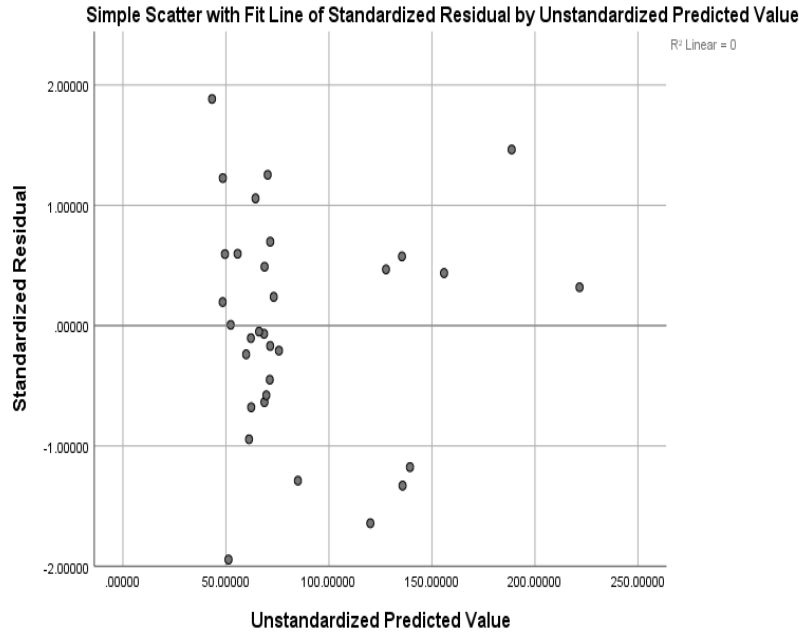


في كل من الاختبارين فإن جميع القيم المشاهدة تقريبا تكاد تقترب من خط الانحدار المتوقع أو تقع عليه فإننا نستطيع القول بان البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا .
اختبار (كولموجروف – سميرنوف) و اختبار (شابيرو- ويليك)

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.085	32	.200*	.987	32	.961

التحقق من شرط تجانس يتضح من نتائج التحليل الاحصائي بان قيمة الـ P-Value أكبر من مستوي المعنوية 0.05 في كلا الاختبارين. ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وهو ما يدعم النتيجة التي توصلنا لها من خلال الرسم عالياً وبالتالي فان شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي متوافر كأحد شروط نموذج الانحدار.

- البواقي : ويتم ذلك بيانيا عن طريق فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع



من خلال الرسم البياني فان البواقي تتوزع عشوائيا على جانبي الخط الذي يمثل الصفر والذي يفصل البواقي الموجبة عن السالبة. وهو ما يعني ثبات البواقي وتجانسها.

مما سبق نجد أنه لا توجد أي مشكلة في النموذج، علاوة على القوة التفسيرية الكبيرة للنموذج وهو ما يؤكد جودة النموذج وكفاءته في تقدير الملاءة المالية من خلال النموذج المقترح.

د. اختبار جودة توفيق النموذج :

لمعرفة لأي مدى يمكن الاعتماد على النموذج السابق في التنبؤ بمعدل الملاءة المالية عن

الصافي، يجب ان يتم اختبار القدرة التنبؤية له، وقد قام الباحثان باستخدام اختبار مربع كا x^2 لاختبار جودة توفيق النموذج حيث ان القيمة المحسوبة للاختبار تحسب بالدالة التالية:

$$= \sum_{i=1}^{i=n} \frac{(y_i - \hat{y}_i)^2}{\hat{y}_i} x_c^2$$

حيث أن:

y_i : تمثل قيمة معدل الملاءة المالية عن الصافي (القيم الفعلية)

\hat{y}_i : تمثل قيمة معدل الملاءة المالية عن الصافي (القيم المتوقعة)

وبالتطبيق نجد ان قيمة احصاء الاختبار هي:

$$= \sum_{i=1}^{i=n} \frac{(y_i - \hat{y}_i)^2}{\hat{y}_i} = 51.377x_c^2$$

وحيث ان القيمة الجدولية الحرجة لإحصاء الاختبار عند مستوي ثقة 99% هي

$$= 52.19x_t^2$$

وعليه نجد ان التوزيع المتوقع وفقا للنموذج المقترح يتطابق مع التوزيع الفعلي المشاهد عند درجة ثقة 99%. وبالتالي يتضح معنوية النموذج ومن هنا يمكن القول بأن النموذج يتمتع بدرجة توفيق عالية وهذا يعني أنه يمكن استخدامه في التنبؤ.

النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

أولاً : النتائج :

1. تنال الملاءة المالية بشركات التأمين أهمية كبيرة سواء من قبل حاملي وثائق التأمين وشركات التأمين ومعيدي التأمين والمستثمرون والموظفون وأجهزة الإشراف والرقابة ومؤسسات التقييم العالمية، حيث أن عدم قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الثقة بهذه الشركات، مما يترتب عليه آثار سلبية على مستوى الفرد والمجتمع، لذا كان لزاماً على هذه الشركات الاهتمام بملاءتها المالية، وتم التعرف على مجموعة من المؤشرات التي تلعب دوراً فعالاً في عملية التقييم والتي بني على أساسها النموذج المستخدم .
2. تم استخدام الانحدار المتعدد للتوصل لنموذج احصائي للتنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين في السوق واختبار مستوى أمان وكفاءة أدائها، وأظهرت معنوية النموذج المستخدم ومعنوية المتغيرات التفسيرية وصلاحيته للنموذج للتنبؤ وتمتعه بجودة عالية.
3. أظهر النموذج أن أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة على معدل الملاءة المالية بالصافي بشركات التأمين هي معدل التدعيم إلى حقوق المساهمين، معدل العائد على الاستثمار، مديرو عمليات التأمين إلى حقوق المساهمين، المخصصات الفنية + حقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة، نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات في تقييم مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين.
4. تم التوصل من خلال تطبيق النموذج إلى امكانية تحديد معدل الملاءة المتوقع لكل شركة على حدة في كل سنة من سنوات الدراسة، وأمكن عن طريق دؤاسة الفروق معرفة الشركات التي في مستوى أمان مالي وتلك التي في حاجة إلى مراجعة أهملها الاكتتابية .
5. اتضح من الدراسة أن وضع شركات التأمين المصرية المالي يتسم بالاستقرار وعدم تعرضها لحالات الإفلاس، كما تبين من الدراسة انخفاض الطاقة الاكتتابية بصفة عامة للسوق المصري ويرجع ذلك إلى انخفاض الوعي التأميني والظروف الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً : توصيات الدراسة :

- في ضوء أهم دلالات الدراسة النظرية وأيضاً أهم نتائج الدراسة التطبيقية ، يوصي الباحثان بضرورة :
1. استخدام نموذج الانحدار المتعدد كأسلوب احصائي في التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين واختبار مستوى أمان وكفاءة أدائها بواسطة أشخاص تتوافر لديهم الخبرة والمهارة للتنبؤ .

2. ضرورة قيام شركات التأمين بإدراج المتغيرات التي توصلت إليها نتائج الانحدار المتعدد لتقييم الملاءة المالية ضمن خططها الإستراتيجية.
3. ضرورة توفير قاعدة بيانات في كل شركة تأمين تكون قادرة على تقييم مستوى الملاءة المالية.
4. ضرورة قيام جهات الإشراف والرقابة بتوجيه شركات التأمين نحو الإهتمام بالمعايير المرجعية واستخدام الأساليب العلمية الحديثة للتحقق من سلامة مراكزها المالية وضمان استمرار تحقق الملاءة المالية وبالتالي استمرارية الشركة في أداء عملها , فضلاً عن حماية حقوق حملة الوثائق, وذلك عن طريق إنشاء إدارة من المتخصصين في كل شركة تأمين تحت إشراف هيئة الرقابة المالية.
5. ضرورة وجود مؤسسة عربية أو مصرية بالأخص تدرس السوق العربي والمصري وتصدر مؤشرات مؤشرات تقييم عربية أو مصرية, فمثل هذه المؤسسات تساعد على سرعة اتخاذ القرار الخاص بالموقف المالي لشركات التأمين وهذا من شأنه تدعيم الثقة والاستقرار في سوق التأمين.

ثالثاً : الدراسات المستقبلية المقترحة :

- فيما يلي مقترح ببعض الدراسات المستقبلية لتدعيم جهود الباحثين مستقبلاً:
1. التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام التحليل المالي الديناميكي لترشيد القرارات الإدارية.
 2. قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية : دراسة تطبيقية .
 3. استخدام بطاقة مقاييس الأداء المتوازنة كأداة لتقييم الملاءة المالية في شركات التأمين .
 4. قياس أثر الاندماج والعوامل السياسية والاقتصادية على الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية : دراسة تطبيقية .

المراجع

اولا : المراجع العربية

1. إبراهيم, رأفت أحمد & محمود, أسامة حنفي, (2007), " تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية باستخدام التحليل البيزي بالتطبيق على تأمينات الممتلكات والمسئوليات", مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين, كلية التجارة- جامعة القاهرة, السنة السادسة والأربعون العدد الثامن الستون.
2. إبراهيم, محمد عبد الفتاح على, (2005), " استخدام الأساليب الكمية في إعداد نسب مالية موحدة لقطاع التأمين: دراسة تطبيقية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية.
3. أحمد , أحمد عبدالرحمن سيد, (2002), " تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين في ج.م.ع في ضوء متطلبات الإفصاح: دراسة تطبيقية", رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التجارة, جامعة المنصورة.
4. جلول, عطية محمد, (2009), " استخدام أسلوب التحليل البيزي التجريبي في تقدير الملاءة المالية لشركات التأمين المصرية: دراسة تطبيقية على تأمينات الممتلكات والمسئوليات", مجلة الدراسات المالية والتجارية, كلية التجارة- جامعة بنى سويف, العدد الأول.
5. حسين, عادل محمد , (2006), " قياس مقدرة الوفاء بالالتزامات باستخدام نموذج كمي: دراسة تطبيقية على سوق التأمين المصري", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية.
6. شحاته, محمد موسى علي, (2019), " دور تطبيق معيار عقود التأمين (IFRS:17) في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية", مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, العدد الثالث, المجلد الثالث, سبتمبر 2019, ص 57-141 .
7. شعيب, محمد محمود أحمد, (1999), " نحو إصلاح المشكلات المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين", مجلة الدراسات التجارية والبحوث, كلية التجارة بينها – جامعة الزقازيق, السنة التاسعة عشر, العدد الثاني.
8. طعيمة, ثناء محمد إبراهيم, (2002), " محاسبة شركات التأمين _ الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين " , الطبعة الأولى (القاهرة , ايتراك للنشر والتوزيع).
9. عقل, يونس حسن, "تطوير النظام المحلى لشركات التأمين المصرية لإعادة هيكلها مالياً", رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التجارة وإدارة الأعمال, جامعة حلوان.
10. عمار, منى محمد, (1998), " الاتجاهات الحديثة لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين: نموذج كمي", مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين, كلية التجارة, جامعة القاهرة, العدد 53.
11. الفاضى, عبدالحليم أحمد, (1994), " خريطة مراقبة مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين", مجلة آفاق جديدة, كلية التجارة- جامعة المنوفية, السنة السادسة, العدد الثالث.
12. قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر, الصادر بالقانون رقم (10) لسنة 1981 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2008.
13. قندوز, عبدالكريم أحمد قندوز & السهلاوي, خالد عبدالعزيز, (2015), " هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية", مجلة العلوم الاقتصادية, كلية

- إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر
ص 31-47 .
14. المنصوري، محمد توفيق، (1987)، "نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين نموذج كمي"، مجلة الحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة – جامعة القاهرة، العدد 34.
15. واصف، جمال عبد الباقي، (2002)، " نموذج كمي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد السادس والعشرون-العدد الثاني.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Browne, M. J., Carson, J. M., & Hoyt, R. E.,(1999)," Economic and market predictors of insolvencies in the life-health insurance industry" Journal of Risk and Insurance.
2. Carson, J., & Hoyt, R.,(2000), "Evaluating the risk of life insurer insolvency: implications from the US for the European Union", Journal of Multinational Financial Management, Vol. 10, Iss: 3.
3. Colombini, F., & Ceccarelli, S.,(2004)," Liquidity, solvency and cash flow simulation models in non-life insurance companies: the Italian experience", Managerial Finance, Vol. 30, Iss: 5.
4. Cummins, J. D., Grace, M. F., & Phillips, R. D.,(1999), " Regulatory Solvency Prediction in Property-Liability Insurance: Risk-Based Capital, Audit Ration, And Cash Flow Simulation ", Journal of Risk and Insurance, Vol.66, No.3.
5. Gibson, C. H.,(2012)," Financial reporting and analysis", New York: Thomson, South- western, Cengage learning.
6. Grace, M. F., Harrington, S. E., & Klein, R. W.,(1995), "An Analysis of the Fast Monitoring System", Journal of Risk and Insurance.
7. Grace, M. F., Harrington, S. E., & Klein, R. W.,(1998)," Risk-based capital and solvency screening in property-liability insurance: hypotheses and empirical tests", Journal of Risk and Insurance.
8. Jaaman, S.H., Ismail, N., & Shamsuddin, S.M.,(2009),"Insolvency Prediction Model Using Artificial Neural Network for Malaysian General Insurers", World Congress on Nature & Biologically Inspired Computing (NaBIC 2009).
9. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D.,(2010), "Intermediate accounting: IFRS edition", Vol. 2., John Wiley & Sons.
10. Mahmoud, O. H.,(2008), "A Multivariate Model For Predicting the Efficiency of Financial Performance for Property and Liability Egyptian Insurance Company", Casualty Actuarial Society Discussion Paper Program Actuarial Society- Arlington, Virginia.

11. Pottier, S. W., & Sommer, D. W.,(2011),"Empirical Evidence on the Value of Group-Level Financial Information in Insurer Solvency Surveillance", Risk Management and Insurance Review, Vol. 14, No. 1, 73-88, spring.
12. Riedlob, G.T., & Schneider, L.L.F,(2003), "Essentials of Financial Analysis", John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
13. Roehl-Anderson, J. M., & Bragg, S. M.,(2004)," The controller's function: the work of the managerial accountant", John Wiley & Sons.
14. Zhou, H., Wang, L., Xia, Q., & ZHANG, S.,(2010), "Empirical Analysis of Financial Early Warning Based on Cash Flow", Information Management and Engineering (ICIME), the International Conference on 16-18 April 2010.